A

ويبـــو

TLT/R/DC/6

**الأصل** : بالإنكليزية

**التاريخ** : ٢٠٠٦/٣/١٤

# المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

# المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نص معدّل لمعاهدة قانون العلامات

**سنغافورة، من ١٣ إلى ٣١ مارس/آذار ٢٠٠٦**

المادة ١٣

*اقتراح من وفد اليابان*

يقترح وفد اليابان إضافة النص التالي إلى المادة ١٣:

"(٦) [ *الفحص الموضوعي بمناسبة التجديد* ] يجوز لأي دولة أو منظمة دولية حكومية أن تعلن أنه يجوز للمكتب، بالرغم من الفقرة (٤)، أن يباشر فحصا موضوعيا لتسجيل يشمل خدمات، بمناسبة التجديد الأول لذلك التسجيل، شرط أن يقتصر ذلك الفحص على حذف التسجيلات المتعددة المستندة إلى طلبات مودعة خلال فترة الأشهر الستة اللاحقة لتاريخ نفاذ قانون تلك الدولة أو المنظمة الذي أدرج إمكانية تسجيل علامات الخدمة قبل دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ."

تعليق: لا يحتوي "الاقتراح الأساسي لنص معدّل لمعاهدة قانون العلامات" على حكـــم مقابـــل لنص المادة ٢٢(٦) من معاهدة قانون العلامات لسنة ١٩٩٤. ويراعي ذلك النصّ الحالة الخاصة فـــي اليابان فيما يتعلق بتسجيل علامات الخدمة. وكانت اليابان قد اعتمدت نظاما لتسجيل علامات الخدمـــة في سنة ١٩٩٤. ويسمح ذلك النظام بتسجيل علامات الخدمة التي كان قد أودع بشأنها طلب تسجيل في غضون فترة الأشهر الستة اللاحقة لتاريخ تنفيذ النظام، بغضّ النظر عمّا إذا كان هناك تعارض فيمـــا بين الطلبات المعنية. وأفضت تلك الممارسة إلى تسجيلات زائدة.

ومن أجل تسوية مشكلة التسجيلات المتعددة، يجب أن تخضع علامات الخدمة المشمولة بتسجيلات متعددة لبحث موضوعي بمناسبة التجديد الأول فقط والذي يتم بعد مرور ١٠ سنوات على تاريخ التسجيل. وعلى وجه التحديد، يتعين على الفاحص أن ينظر فيما إذا كان التماس التجديد يخصّ أيّة علامة خدمة أخرى مشمولة بالتسجيل المتعدد، وإن كان الأمر كذلك، فينبغي التحقق مما إذا كانت علامة الخدمة المعنية من شأنها أن تحدث لبسا فيما يتعلق بهوية مالك العلامة. وفي حال انتهى الفاحص إلى أن علامة خدمةٍ مشمولة بتسجيلات متعددة وعائدة إلى شخص آخر قد أصبحت أكثر شهرة من خلال الانتفاع بها طيلة فترة السنوات العشر منذ تسجيل العلامات، فيتعين عليه ألا يسمح بتجديد علامة الخدمة المعنية.

وتسمح المادة ٢٢(٦) من معاهدة قانون العلامات لسنة ١٩٩٤ لليابان بإجراء الفحص الموضوعي بالنسبة إلى علامات الخدمة المشمولة بتسجيلات متعددة بمناسبة أول تجديد، رغم أن المادة ١٣(٦) من معاهدة قانون العلامات لسنة ١٩٩٤ لا تجيز ذلك. وتعتبر اليابان أنه من اللازم إدراج المادة ٢٢(٦) في "الاقتراح الأساسي لنص معدّل لمعاهدة قانون العلامات" لأن على مكتب اليابان حذف التسجيلات المتعددة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن آخر تسجيلات متعددة في اليابان تعود إلى نهاية سنة ٢٠٠٠. وربّما أودع اعتراضٌ على قرار الفاحص بالرفض أو رُفعت دعوى بشأن الأساس الذي يستند إليه التسجيل. ولذلك، ينبغي أخذ الحكم الانتقالي من المادة ٢٢(٦) من معاهدة قانون العلامات لسنة ١٩٩٤ وإدراجه في النصّ المعدّل لمعاهدة قانون العلامات إلى غاية سنة ٢٠١١.

والنصّ المقترح هنا مماثل لنص المادة ٢٢(٦) من معاهدة قانون العلامات لسنة ١٩٩٤، والتغيير الوحيد فيه هو الإحالة إلى "المادة ١٣(٤)" عوضا عن "المادة ١٣(٦)".

[نهاية الوثيقة]